الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة – عبد الحميد مهري**2**

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية .

قسم الفلسفة.

شهادة مشاركة

يشهد السيد رئيس قسم الفلسفة أن السيد الأستاذ: **مسالتي عبد المجيد أستاذ** بجامعة المسيلة، شارك في فعاليات ندوة علمية بالقسم يوم الأربعاء 27 فيفري 2019 عنوانها "التأويل المفتوح و استرجاع النص" لصالح طلبة الماستر2 و ذلك بمداخلة عنوانها:

" التأويل من الغزالي إلى ابن رشد".

رئيس القسم

رئيس قسم الفلسفة

أ.د رشيد دحدوح

ملخص المداخلة:

منهج التأويل من الغزالي إلى ابن رشد/الدكتور عبد المجيد مسالتي/ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

إذا كان غالبية الفلاسفة . ومنهم ابن رشد . يُعملون العقل، والمتصوفة وعلى رأسهم الغزالي . يتجاوزونه في الغالب، تُرى ما خصائص وما حجج كل من ابن رشد العقلي والغزالي الذوقي؟ وكيف يتم إعمال العقل في النصوص الدينية ؟ وكيف يتم تفسير أو تأويل النص في ظِل إبعاد العقل؟ وما عسانا نقول في الآيات المتشابهة وكيف نبرر حالة التناقض الظاهري بينها؟

ابن رشد:

فما هو المنهج الذي اتبعه في معالجة النصوص و الاستنباط منها ؟

إن تأليفه لكتاب "مناهج الأدلة في عقائد الملة "لا لشيء إلا ليبين أنّ غياب المناهج القويمة كان سببا أساسيا في الفُرقة بين الفرق الإسلامية.

يقوم المنهج الرشدي على أربعة عناصر أساسية كانت بمثابة أدوات لفهم النص وهي: – اللغة، –العلم بالمقاصد،– العلم بقانون التأويل،– الحكمة.

وجد "ابن رشد" لنفسه شرعية نصية جعلته يدافع عن الحكمة معتبرا إياها أداة مساعدة على التأويل. ومادامت كذلك طالب "ابن رشد" من المؤوِلِ أن يطلِع على الكتب الفلسفية للقدامى حتى وإن كانوا غير مسلمين وفي هذا يقول «وسواء كان ذلك الغير مشاركاً لنا أو غير مشاركٍ في الملة، فإنّ الآلة التي تصح بها التذكية لا يعتبر في صحة التذكية بها كونها آلة لمشاركٍ لنا في الملة أو غير مشاركٍ، إذا كانت فيها شروط الصحة. وأعني بغير المشارك: من نظر في هذه الأشياء من القدماء قبل ملة الإسلام»[1].

ينظر للفلسفة على أنها وسيلة لتأويل وفهم النص وليست غاية في حد ذاتها، وأنها منهج وليست نظرية، إنها أداة تساهم في تكوين ملكة النظر البرهاني لدى المُؤوِل، وتسمح له بأن يخترق الظاهر بحثا عن الباطن الذي هو مراد النص، فالظاهر فرض الجمهور والمؤول هو فرض العلماء، «ولا يحل للعلماء أن يفصحوا بتأويله للجمهور»[2]، وهذا هو الخطأ الجسيم الذي وقع فيه "أبو حامد الغزالي".

---

[1] ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة و الشريعة من اتصال، دراسة و تح محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 3، 1999 ص 22

[2] ابن رشد، مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص133

أنّ التأويل عند "ابن رشد" لا يكون إلاّ إذا كان قراءة عقلية للنص تتسم بالصرامة المنطقية فتكون بذلك وفق البرهان اليقيني بشروطه الأرسطية المتمثلة في البرهنة انطلاقا من استقراء الجزئيات للوصول إلى الكليات.

الغزالي:

الغزالي باعتباره صوفيا، وفي نفس الوقت متكلما أشعريا، كانت ردة فعله خاصة، والأشاعرة عامة معاكسة لما اعتُبِرَ مبالغة من طرف المعتزلة في تبجيل وتقديم للعقل. ولذلك يرى "الغزالي" أنّ العقل مصدر العلم، به نعرف صدق الشرع ونفهمه، والى هنا يبدو لي تطابق بين "الغزالي" والمعتزلة، ولكنه يختلف عنهم لأنه يعتبر العقل محدود في إدراك الحقيقة الدينية فالله يعلم ويعلِّم ما يفوق طور العقل،﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3]، وقوله ﷻ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[4]. لذلك عندما تثار مشكلة دينية وجب البحث عما يعلّم الشرع أوّلاً، البحث عن الآيات، وتفهم النصوص، وأخيرا نستشهد العقل رأيه في نفس المشكلة، فإن رأى تعليم الشرع مناقضا لما يراه مستحيلا، وجب تأويل الشرع ليوافق العقل.– والتأويل عند "أبي حامد الغزالي" «هو عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر، ويشبه أن يكون صرفا للفظ عن الحقيقة إلى المجاز»[5].– وإذا علّم الشرع ما يفوق مدارك العقل، وجب على العقل أن يذعن ويؤمن، لماذا؟ لأن العقل محدود، وهناك طور وراءه وهو النبوة[6].

---

[3] سورة الإسراء الآية85.

[4] سورة يوسف الآية 76.

[5] محمد المصطفى عزام، المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل، مطبعة فيديرانت، الرباط،المغرب، ط1، 2000، ص73.

[6] يوحنا قمير، الغزالي، دراسة–مختارات، ج2، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط4، 1970،ص9

عبد المجيد مسالتي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أستاذ محاضر "أ"،
الهاتف: 0673577301، الإمايل: magque.messalti@gmail.com

التأويل من الغزالي إلى ابن رشد/الدكتور عبد المجيد مسالتي.

تمهيد:

إذا كان غالبية الفلاسفة، ومنهم ابن رشد يُعملون العقل، والمتصوفة وعلى رأسهم الغزالي، يتجاوزونه في الغالب، تُرى ما خصائص وما حجج كل من الغزالي الذوقي وابن رشد العقلي؟ وكيف يتم تفسير أو تأويل النص في ظِل إبعاد العقل؟ وكيف يتم إعمال العقل في النصوص الدينية؟

التحليل:

أ-التأويل عند أبي حامد الغزالي:

إذا ذكرنا "الغزالي" دون شك لا يخطر ببالنا رجل واحد بل رجال متعددون لكل واحد قدره وقامته، "فالغزالي" الأصولي، الفقيه الحر، المتكلم إمام السنة، الفيلسوف المناهض والكاشف عما فيها من زخرف وزيف، والصوفي الزاهد[1]... وما يهمنا هو "الغزالي" الصوفي وبالتحديد ما هو منهجه في التأويل؟

تأمل "الغزالي" في المحسوسات وانتهى إلى عدم التسليم باليقين فيها، ثم تأمل العقليات، وكانت نفس النتيجة الخاصة بالمحسوسات، فانهارت العقليات[2]. ولكن هل هذا يعني أنَّ "الغزالي" وقف موقف سلبي من العقل، وانحاز إلى المغالين من المتصوفة؟

يبدو أن "الغزالي" باعتباره صوفيا، وفي نفس الوقت متكلما أشعريا، كانت ردة فعله خاصة، والأشاعرة عامة معاكسة لما اعتُبِرَ مبالغة من طرف المعتزلة في تبجيل وتقديم للعقل. ولذلك يرى "الغزالي" أنّ العقل مصدر العلم، به نعرف صدق الشرع ونفهمه، والى هنا يبدو لي تطابق بين "الغزالي" والمعتزلة، ولكنه يختلف عنهم لأنه يعتبر العقل محدود في إدراك الحقيقة الدينية فالله يعلم ويعلِّم ما يفوق طور العقل،﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3]، وقوله ﷻ: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[4]. لذلك عندما تثار مشكلة دينية وجب البحث عما يعلّم الشرع أوّلاً، البحث عن الآيات، وتفهم النصوص، وأخيرا نستشهد العقل رأيه في نفس المشكلة، فإن رأى تعليم الشرع مناقضا لما يراه مستحيلا، وجب تأويل الشرع

---

[1] سليمان دنيا، الحقيقة في نظر الغزالي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط4، 1980،ص ص9-10.

[2] المرجع نفسه، ص ص84-85.

[3] سورة الإسراء الآية85.

[4] سورة يوسف الآية 76.

ليوافق العقل.– والتأويل عند "أبي حامد الغزالي" «هو عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر، ويشبه أن يكون صرفا للفظ عن الحقيقة إلى المجاز»[1].– وإذا علّم الشرع ما يفوق مدارك العقل، وجب على العقل أن يذعن ويؤمن، لماذا؟ لأن العقل محدود، وهناك طور وراءه وهو النبوة[2].

من هنا نستنتج أنّ "الغزالي" يدعونا إلى الاهتداء بالشرع والعقل معا، وأنّ الذي يقتصر على أحدهما دون الآخر غبي، لن يهتدي ولن يصل إلى الحقيقة، وفي هذا المعنى يقول الغزالي: « كيف يهتدي للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر، وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر؟...أو لا يعلم أن العقل قاصر وأن مجاله ضيق منحصر؟...فالمُعْرِض عن العقل، مكتفيا بنور القرآن، مثاله المتعرض لنور الشمس مغمض الأجفان، فلا فرق بينه وبين العميان، فالعقل مع الشرع نور على نور»[3]، يعني أنه مادامت الشمس لا تنفع في الرؤية إذا كان الفرد أعمى، كذلك الدين وحده لا ينفع دون عقلٍ، فالشمس كالدين والعين كالعقل.

ولهذا فهو يدعو كغيره من الأشاعرة إلى التوفيق بين العقل والنقل، والاستعانة بالأول مادام قادرا على إدراك نفسه وإدراك غيره، وليس هذا فحسب بل أن العقل بإمكانه إدراك الأشياء على حقيقتها إذا تخلص من غشاوة الوهم والخيال، ورغم هذه الإمكانية التي يتمتع بها العقل حسب رأي "الغزالي"، إلاّ أنه محدود عكس النقل الذي يتمتع بالقدرة على تجاوز حدود العقل[4]. وفي هذا المعنى يقول "أبو حامد الغزالي": « العقل لا يهتدي إلى تفاصيل الشرعيات، والشرع تارة يأتي بتقرير ما استقر عليه العقل وتارة بتنبيه الغافل وإظهار الدليل حتى يتنبه لحقائق المعرفة، وتارة بتذكير العاقل حتى يتذكر ما فقده، وتارة بالتعليم وذلك في الشرعيات وتفصيل أحوال المعاد»[5]. وما دام الشرع كذلك فإنه نظام كامل في الاعتقادات الصحيحة التي لا يمكن أن يتسرب إليها شك، وهو أيضا نظام الأفعال المستقيمة الدالة على مصالح الدنيا والآخرة، يعني أنّ الشرع عقيدة وشريعة كاملين ومطلقين، ومن زاغ عن الشرع فقد انحرف عن الصراط المستقيم[6].

---

[1] محمد المصطفى عزام، المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل، مطبعة فيديرانت، الرباط،المغرب، ط1، 2000، ص73.

[2] يوحنا قمير، الغزالي، دراسة–مختارات، ج2، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط4، 1970،ص9

[3] أبو حامد الغزالي،الاقتصاد في الاعتقاد،ص 4.

[4] إبراهيم مذكور، في الفلسفة الإسلامية، ج2، المكتب المصري للطباعة والنشر، مصر، ط2، 1968،ص52

[5] أبو حامد الغزالي، معارج القدس في مدارج معرفة النفس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص74

[6] المرجع نفسه، ص 74.

ولهذه الأسباب اعتبر "الغزالي" العقل والشرع فضل ورحمة من الله تعالى﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1]، ويقصد بالقليل حسب راي "الغزالي" المصطفين الأخيار.

يرى "الغزالي" أنّ في القرآن والحديث نصوصا تفيد غير معانيها الظاهرية مثل الآيات التي توهم بظاهرها تجسيم أو تشبيه ذات الله ﷻ أو صفاته وأنّ له ما للإنسان من صفات كاليد والعين، وأنه يتحرك ويتنقل، ويجلس على العرش، وأنه كما جاء في الحديث ينزل إلى السماء الدنيا... ولذلك أجاز تأويلها، ولتجسيد هذا الغرض وضع رسالة تسمى"قانون التأويل"، كما تناول هذه المشكلة بالبحث في رسالة أخرى هي "إلجام العوام عن علم الكلام". فالعوام يجب أن يصدقوا بهذه الآيات والأحاديث مع الاعتراف بالعجز عن فهمها والتسليم فيها لأهل المعرفة القادرين على تأويلها وإدراك المراد منها، والعامة عند "الغزالي" تضم الأديب والنحوي والفقيه والمتكلم والمحدث، أو قل كل عالم عدا "المتجردين لعلم السباحة في بحار المعرفة" أي المتصوفة.

ولهذا أظهر "الغزالي" في كتابه "المنقذ من الضلال" أنَّ الطريق السليم الموصل إلى إدراك ما تصبو إليه نفسه من كشف للحقيقة ومعرفة اليقين هو التصوف الذي يعتمد على القلب في إدراكه للحقائق الإلهية بالذوق والكشف دون البرهان العقلي. ومن هنا تكون المعرفة اليقينية والسعادة الحقيقية[2]. لماذا تتم هذه المعرفة عن طريق الذوق و الكشف وتحصل السعادة واليقين؟ لأن "الغزالي" يعتقد أنّ سلوكات الصوفية مقتبسة من نور مشكاة النبوة الذي ليس وراءه على وجه الأرض نور يستضاء به، حتى ولو جُمِعَ عقل العقلاء، وحكمة الحكماء، وعلم الواقفين على أسرار الشرع من العلماء[3].

إذا كان "ابن رشد" لم يخرج من العامة إلاّ الفلاسفة، فإنّ "الغزالي" لم يخرج من العامة إلاّ المتصوفة أهل الغوص في بحر المعرفة، القادرين على الوصول إلى "الدر المكنون والسر المخزون"، التي هي– أي المعاني الخفية في النصوص القرآنية والحديثية – ليست خفية على الرسولﷺ ولا على الصحابة، بل يُلحق بهم "الغزالي" الأولياء والعلماء الراسخون، أي أن "الغزالي" أجاز التأويل يعني استخدام العقل لمن هو أهل لمعرفة ظاهر هذه النصوص السابقة الذكر[4].

يبدو لي أنّ "الغزالي" كغيره من الأشاعرة لم ينجحوا فيما يدَّعُون أنهم فرقة وسط بين أهل النص والمعتزلة، وأنهم فرقة توفيقية بين النص والعقل لأنها في الأصل فرقة تسبيقية –

---

[1] سورة النساء الآية 83.

[2] توفيق الطويل، في تراثنا العربي الإسلامي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، "د–ط" 1985 ص159،

[3] أبو حامد الغزالي، المنقذ من الضلال، ص139

[4] محمود يوسف موسى، بين الدين والفلسفة، دار المعارف المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1968، ص ص138–139.

كالفرقتين السابقتين المعتزلة وأهل الحديث- تُسَبِّقُ النص على العقل وتضع حدودا لهذا الأخير، هذا من جهة ومن جهة أخرى يبدو لي غموض في موقف "الغزالي" في مشكلة العقل والنقل، فهو تارة يبين تظاهر العقل والشرع «فالعقل مع الشرع نور على نور»[1]، ويدعي أنه من الفرقة المحِقة الخامسة من الفرق التي حاولت البحث فيما بين المعقول والمنقول من تصادم في أول النظر وظاهر الفكر فيقول:«والفرقة الخامسة: وهي الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول، الجاعلة كل واحدٍ منهما أصلاً مهماً، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقاً، ومن كذَّب العقل فقد كذَّب الشرع، إذ بالعقل عُرف صدق الشرع، ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبي والمتنبي، والصادق والكاذب. وكيف يكذب العقل بالشرع، وما ثبت الشرع إلا بالعقل؟ وهؤلاء هم الفرقة المحقة وقد نهجوا منهجا قويما إلاّ أنهم ارتقوا مرتقى صعبا»[2].ثم يقول: « التصوف الذي يعتمد على القلب في إدراكه للحقائق الإلهية بالذوق والكشف دون البرهان العقلي، هو الذي يوصلنا إلى المعرفة اليقينية والسعادة الحقيقية»[3]. وهنا يبدو لي تذبذب آخر في فكر الغزالي، فبعد أن رأى تظاهر العقل والشرع، راح يقول بالكشف والذوق دون البرهان العقلي.

إن المتصوفة خارج طبقات الفكر الإسلامي بشأن التأويل الفكري، لأنهم ينأون بأنفسهم عن العقل والنقل معاً، ويعتمدون في حلتهم المعرفية على البصيرة، لا على الفهم، منطلقين من أهمية الإنسان الكامل في الوجود، بوصفه خليفة الله ﷻ، وموضع نظر الحق. ويتتبع الباحث التأويل . في منظور المتصوفة . بالمعرفة الإشراقية، وبفعل مكابدة النفس، وتصفية الباطن بما يشرق على قلب الصوفي، الذي يُؤَوِل الأشياء في إدراكها تأويلاً ذوقياً، قاصداً بذلك تصفية النفس وتحصيل المعرفة المؤدية إلى الذات الإلهية[4].

هذا يعني أنّ المعرفة الصوفية ليست كالمعارف الأخرى الفلسفية أو العلمية ذلك أنّ المعرفة الصوفية تعتمد على أدلة وجدانية لا برهانية. فهي غارقة في الذاتية، في حين أنّ الموضوعية شرط ضروري للعلم و بالمقابل الذاتية عائق إبستمولوجي، تحول دون وصول العالم إلى الحقيقة، غير أنّ الذاتية عنصر جوهري أساسي لدى الصوفية، لأنّ المعرفة الصوفية تجربة يعيشها العارف مع الله ﷻ وعليه لا تستطيع اللغة أن تعبر تعبيرا دقيقا عن هذه التجربة المعاشة،

---

[1] ابو حامد الغزالي،الاقتصاد في الاعتقاد،ص4

[2] أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول،ج1، تح محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، "د-ط"،1992،ص 383.

[3] توفيق الطويل، في تراثنا العربي الإسلامي، ص159،

[4] عبد القادر فيدوح، نظرية التأويل في الفلسفة العربية الإسلامية.
http://draqader.jeeran.com/archive/2007/11/3/817.html

حتى وإن حاول العارف صياغة ما يعيشه في قالب لغوي يظهر جليا عدم التناسب بين الأفكار الصوفية و اللغة وهذا يبدو جليا في شطحات الصوفية التي تُتّهمُ بالزندقة والكفر، وفي الغالب يدفع ثمنها العارف فيُقتل.

فإذا كنّا لا نستطيع أن نقيس الطول باللتر، والوزن بالمتر، لاختلاف المعايير أو المقاييس، فكذلك لا نستطيع أن نحكِّم المقاييس المنطقية العقلية في التجربة الصوفية، ولا أن نحكم على المعارف العقلية وفق مقتضيات القلب أو الإيمان.

ب – التأويل عند "ابن رشد":

كيف تعامل"ابن رشد" مع النص وما هي مكانته بالنسبة للعقل؟ أو ما هو المنهج الذي اتبعه في معالجة النصوص و الاستنباط منها ؟ إن تأليفه لكتاب "مناهج الأدلة في عقائد الملة "لم يكن إلا ليبين أنّ غياب المناهج القويمة كان سببا أساسيا في الفُرقة بين الفرق الإسلامية.

لذلك وضع ابن رشد منهجا يقوم على أربعة عناصر أساسية كانت بمثابة أدوات لفهم النص وهي: –اللغة، –العلم بالمقاصد،– العلم بقانون التأويل،– الحكمة.

1– اللغة هي: أداة لفهم النص لأنّ التأويل الصحيح يقتضي «إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز»[1]. ولأن اللغة العربية على حد تعبير "ابن جني "(322هـ،392هـ)[2] أكثر اللغات مجازا، ولأن القرآن نزل بهذه اللغة فمن دون شك سيقع فيه التجوز، أو كما قال "الشوكاني" (1173م، 1250م): «يقع فيه التجوز وقوعا كثيرا بحيث لا يخفى إلاّ على من لا يفرق بين الحقيقة والمجاز»[3]. و لهذا فدعوة "ابن رشد" إلى التفقه في اللغة وعلم المجاز هي دعوة منطقية تنسجم مع منهجه. والمجاز يدرك بالعقل، أو كما قال علماء البيان:« أنّ الفصاحة تدرك بالعقل لا بالسمع»[4]. وهذا ما يبين أنّ "ابن رشد" يربط بين اللغة والحكمة، وبين الأسلوب و العقل، فيكون المجاز دافعا لتأويل النص. وفي هذا السياق يقول "ابن رشد": «ولهذا المعنى أجمع المسلمون على أنه ليس يجب أن تحمل ألفاظ الشرع كلها على ظاهرها»[5].

---

[1] ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة و الشريعة من اتصال، دراسة و تح محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 3، 1999 ص 32.

[2] "بن جني" أبو الفتح الموصلي، النحوي، فقيه في اللغة، له مصنفات عديدة منها، كتاب الخصائص،سر الصناعة..."بطرس غالي دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 1 ص463"

[3] محمد علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تح الحق من علم الأصول، ص23

[4] عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان "د–ط"،"د،ت"، ص 311.

[5] ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة و الشريعة من اتصال، دراسة و تح محمد عمارة ص 33

2- العلم بالمقاصد هو: أن النص يدعونا كذلك إلى التدبر في مقاصده الكبرى.

3- العلم بقانون التأويل: دعا "ابن رشد" إلى اعتبار علم المجاز من أدوات المنهج لأنّ النص القرآني في معظمه سيق مساق المجاز، و لذلك لا يمكن للمُؤوِلِ أن يفهم النص إلاّ إذا عرف قوانين علم المجاز وقانون التأويل. لهذا لاحظ "ابن رشد" أن فساد التأويل نتج «لما تسلط على التأويل في هذه الشريعة من لم تتميز له هذه المواضع، ولا تميز له الصنف من الناس الذي يجوز التأويل في حقهم، اضطرب الأمر فيها، و حدث فيهم فرق متباينة يكفر بعضهم بعضا»[1]. و حسب "ابن رشد" فإنّ المُؤوِل إذا علم بقانون التأويل ابتعد عن الوقوع في فساد التأويل.

4- الحكمة: الأداة الرابعة التي اعتبرها "ابن رشد" عنصرا من عناصر تأويل النص ومن ثمة فهمه، هي الحكمة و المقصود بها الفلسفة كما كانت معروفة عند اليونان وتعني عند "ابن رشد" «النظر في الموجودات و اعتبارها من جهة دلالتها على الصانع»[2]. إنّ هذا الهدف الذي تحققه الفلسفة، يتماشى والمقصد الثالث السابق الذكر والمتمثل في معرفة الوجود والغاية منه. وهنا يقول "ابن رشد": «فأمّا أنَّ الشَّرع دعا إلى اعتبار الموجودات بالعقل، و تطلّب معرفتها به، فذلك بيِّنٌ في غير ما آية من كتاب الله تبارك وتعالى، مثل قوله: ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَار ﴾[3]، وهذا نصٌّ على وجوب استعمال القياس العقليِّ، أو العقلي والشرعيِّ معا»[4]. إذن الاشتغال بالفلسفة وعلوم المنطق يقومان على دليل عقلي يوجبه، ويلزمنا به، وذلك أنه إذا كانت الفلسفة، بالتعريف، نظرا في الوجود ونظامه كدلالة على صانع الوجود "الله"، من جهة، وإذا كان الشرع يدعو إلى التفكير في الوجود كنظام دال على صانعه، من جهة ثانية، فإن ذلك يؤدي منطقيا إلى ضرورة القول بوجوب تعاطي الفلسفة والاشتغال بعلومها، وذلك مأمور به من طرف الشرع نفسه. هنا "ابن رشد" يستعمل قياس شرطي متصل يثبت فيه أنّ الاشتغال بالفلسفة والمنطق واجب شرعا.

بناءً عليه فقد وجد "ابن رشد" لنفسه شرعية نصية جعلته يدافع عن الحكمة معتبرا إياها أداة مساعدة على التأويل. ومادامت كذلك طالب "ابن رشد" من المؤوِلِ أن يطلِع على الكتب الفلسفية للقدامى حتى وإن كانوا غير مسلمين وفي هذا يقول «وسواء كان ذلك الغير مشاركاً لنا أو غير مشاركٍ في الملة، فإنّ الآلة التي تصح بها التذكية لا يعتبر في صحة التذكية بها كونها

---

[1] ابن رشد، مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص 251

[2] ابن رشد، فصل المقال، دراسة و تح محمد عمارة، ص 22

[3] سورة الحشر، الآية 2

[4] ابن رشد، فصل المقال، دراسة و تح محمد عمارة، ص 22

آلة لمشاركٍ لنا في الملة أو غير مشاركٍ، إذا كانت فيها شروط الصحة. وأعني بغير المشارك: من نظر في هذه الأشياء من القدماء قبل ملة الإسلام»[1].

قد يقول قائل كيف يمكن التوفيق بين الفلسفة ذات الأصل اليوناني الوثني والشريعة كوحي رباني قائمة على التوحيد؟ والجواب هو أن الضرر، ليس من جوهر الفلسفة، بل هو عرض لحقها من قبل الذين أساؤوا فهمها، وأساؤوا فهم علاقتها بالشرع. فالمعرفة البرهانية، أي الفلسفة والمنطق، لا تخالف الشريعة من حيث الجوهر. وكلما ظهر هناك خلاف بين ما نطق به الشرع وما أدى إليه البرهان العقلي وجب تأويل الشرع لتحقيق توافقهما. فكما أن للفقيه الحق في استنباط الأحكام من الشرع، فإن للفلاسفة وأهل المنطق الحق في تأويل ظاهر الشرع ببراهينهم العقلية، في إطار توافق المعقول والمنقول، ودون الخروج عن القول بأن « الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له».أو كما قال "ابن رشد": «إذا كانت هذه الشرائع حقا داعية إلى النظر المؤدي إلى معرفة الحق فأنّا معشر المسلمين نعلم على القطع أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع فإنّ الحق لا يضاد الحق بل يوافقه و يشهد له»[2].

وعليه فـ"ابن رشد" ينظر للفلسفة على أنها وسيلة لتأويل وفهم النص وليست غاية في حد ذاتها، وأنها منهج وليست نظرية، إنها أداة تساهم في تكوين ملكة النظر البرهاني لدى المُؤوِل، وتسمح له بأن يخترق الظاهر بحثا عن الباطن الذي هو مراد النص، فالظاهر فرض الجمهور والمؤول هو فرض العلماء، «ولا يحل للعلماء أن يفصحوا بتأويله للجمهور»[3]، وهذا هو الخطأ الجسيم الذي وقع فيه "أبو حامد الغزالي". فصفة الجسمية مثلا يجب «أن يجرى فيها على منهاج الشرع فلا يصرح فيها بنفي ولا إثبات لأن الجمهور يرون أن الموجود هو المتخيل والمحسوس، وأن ما ليس بمتخيل ولا بمحسوس فهو عدم»[4]. و في نفس السياق يقول أيضا "ابن رشد": «وهذا هو السبب في أن انقسم الشرع إلى ظاهر وباطن. فإن الظاهر هو تلك الأمثال المضروبة لتلك المعاني، والباطن هو تلك المعاني التي لا تنجلى إلاّ لأهل البرهان»[5].

إذن فهو يقرر بأن التمثيل الحسي في شريعتنا جاء لكونه أتم إفهاما لعوام الناس وأكثر تحريكاً لنفوسهم اتجاه ما يرد في العالم الآخر أو الغيب، وذلك على خلاف التمثيل الروحي الذي هو أقل تحريكاً لنفوس الجمهور إلى ذلك العالم. استنادا لهذا الرأي فإن التمثيل بالأمور الحسية

---

[1] ابن رشد، فصل المقال، دراسة و تح محمد عمارة، ص 26.

[2] ابن رشد، فصل المقال، تقديم و تعليق، أبوعمران الشيخ و جلول البدوي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،" د- ط"،1982، ص34

[3] ابن رشد، مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص133

[4] المرجع نفسه، ص171.

[5] ابن رشد، فصل المقال، دراسة و تح محمد عمارة، ص46

هو أفضل للجمهور من الكشف الصريح عن الحقيقة، لذا فان القرآن لحرصه على مصلحة البشر قد مثّل على السعادة والشقاوة بالأمور الحسية لتقريبها من أفهام الجمهور. ومن ثمة فقد حكم "ابن رشد" بضرورة تأويل ظاهر الآيات الواردة في النص الديني طبقاً لبراهين العقل الفلسفي، ولا يملك صاحب القياس الفقهي وحده الحق في ذلك، بل إن صاحب البرهان والمنطق، أي الفيلسوف، يملك كذلك هذا الحق، بل هو أجدر بممارسته.

غير أن "ابن رشد" يتمسك ببعض ظواهر النصوص الدينية، كالذي يظهر في كتابه "مناهج الأدلة في عقائد الملة " مثل: . وجود الله تعالى كصانع ومدبر للعالم، إذ اعتبر أن أوفى البراهين عليه هما دليلا الاختراع والعناية اللذان نبه عليهما القرآن الكريم في كثير من آياته التي تتعلق بدقة الخلق وغايته، وقد سبق ذكرها.

إذن لا يصح القول بأن القياس البرهاني العقلي بدعة. وليس جائزا القول بتحريم الاشتغال بالفلسفة وعلوم المنطق، بدعوى مخالفتها للشرع. إذ أن مثل هذا القول يسيء للنسقين معا: نسق الحكمة ونسق الشريعة، كما يسيء فهم العلاقة الحقيقية بينهما، ف"ابن رشد" لا يرى هناك تضاداً بين البرهان الفلسفي والنص الديني، إذ كلاهما عنده حق، ولابد أن يشهد أحدهما للآخر، « إن الحكمة هي صاحبة الشريعة والأُخت الرضيعة...وهما المصطحبتان بالطبع المتحابتان بالجوهر والغريزة »[1]. وحفاظا على ذلك يلزم النظر إليهما في جوهرهما وأصلهما، أي في فلسفة "أرسطو"(384ق م،322ق م) بالنسبة للحكمة، وفي القرآن بالنسبة للشريعة، وذلك رفعا لما لحقهما من تأويلات أقلقت إدراك حقيقتهما وحقيقة العلاقة بينهما. لقد نتج سوء فهم الحكمة والشريعة والعلاقة بينهما عن التصريح بالتأويلات للجمهور، والحق أنه لا ينبغي مخاطبة الناس إلا بحسب مستوى إدراكهم، والذي يكون في مستوى الخطابة، أو يرتبط بمستوى التأويل الجدلي، أو يبلغ مستوى التأويل البرهاني اليقيني. ولا يمكن للجميع إدراك هذا التأويل الأخير القائم على القياس العقلي البرهاني، بل إن الخاصة وحدهم أقدر على ذلك، وهم أهل المنطق. وفعلاً إن الفلاسفة عنده – "ابن رشد" – هم القيّمون الحقيقيون على هذا النص، لذلك قيل أنّ "ابن رشد" يرى إمكانية أن يكون أفلاطون و"أرسطو " من الأنبياء الذين لم يقصصهم الله على نبيه محمدﷺ.

وهذا ما يستوجب الإقرار بعملية تأويل النص عند معارضته للبرهان الفلسفي. وهي العملية التي رأى فيها أن تكون من اختصاص الفلاسفة دون غيرهم من أهل الكلام والحشوية والباطنية، وذلك باعتبارهم أصحاب القياس البرهاني.

[1] ابن رشد، فصل المقال، تقديم و تعليق، أبوعمران الشيخ و جلول البدوي، ص64

بناء على ما سبق ذكره يتضح لنا أنّ التأويل عند "ابن رشد" لا يكون إلاّ إذا كان قراءة عقلية للنص تتسم بالصرامة المنطقية فتكون بذلك وفق البرهان اليقيني بشروطه الأرسطية المتمثلة في البرهنة انطلاقا من استقراء الجزئيات للوصول إلى الكليات[1].

إذن فالعلم باللغة يمكننا من عدم تجاوز الكم اللغوي للنص، والعلم بقانون التأويل يساعدنا على حسن التعامل مع المتشابه من النص، و الإطلاع على الحكمة يسمح بتجاوز التعارض بين الظاهر و المراد أي بين النص والعقل. وفي هذا يقول "ابن رشد": «ونحن نقطع قطعا أنّ كل ما أدّى إليه البرهان، وخالفه ظاهر الشرعِ، أنّ ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي»[2].

أما العلم بالمقاصد فإنه يمكننا من عدم اختزال علاقة العقل بالنص في الحيز اللغوي المحض أي الظاهر المطلق.

وحتى لا تبقى جدلية النص والعقل مجرد مسألة كلامية نظرية صرفة حاول "ابن رشد" أن يربطها بالواقع المعيش، لاسيما وأن هذا الواقع خاصة السياسي منه يسمح بذلك، علما أنّ أصحاب البلاط من دولة الموحدين تشجع على العلم وحتى الفلسفة[3]، بُغية الإصلاح والتجديد الذي لا يكون فيه التوفيق إلاّ من خلال الجمع بين هذه الأقطاب الثلاثة: النص، والعقل والواقع. وأي استبعاد لأحدهم سيعيق عجلة التطور أو عملية الإصلاح، ذلك أنه بتعطيلنا للنص سنعطل المرجع المؤسس للحضارة الإسلامية، وفي إبعادنا للعقل هو نفي للإنسان وللتطور العلمي، أمّا إذا تجاهلنا الواقع نكون قد جانبنا مقاصد النص التي تهدف إلى إصلاح أحوال الواقع، و جَعْلُ الواقع ثابتا و هو في الأصل متغير، يؤدي إلى تنزيل مراد النصوص عليه تنزيلا آليا. ولتفادي هذه السيناريوهات الثلاث وجب أن:

---

[1] يعني استقراء تام كما عرفه أرسطو، و عرّفه ابن سينا بقوله:«وهو الحكم على الكلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي، إما كلها، وهوالإستقراء التام، وإما أكثرها، وهو الاستقراء المشهور». ابن سينا، النجاة، ترجمة و تح، عبد الرحمان عميرة، دار الجيل للنشر و الطبع و التوزيع، لبنان، ط1 1992، ص90

[2] ابن رشد، فصل المقال، دراسة و تح محمد عمارة، ص33

[3] قيل أنّ أبا يعقوب يوسف بن عبد المؤمن قد طمح إلى تعلم الفلسفة، فجمع كثيرا من أجزائها"عبد الواحد بن علي المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،1963،ص310". وقد كان والده عبد المؤمن أول حكام هذه الدولة، شغوفا بشتى أصناف المعرفة، دؤوبا على نشرها بين الناس. "عبد الله علام، الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 1،1971،ص321 – 324 "

– نثق في العقل: لأنه مناط التكليف «وإذا كان من شرط التكليف الاختيار، فالمصدق بالخطإ من قبل شبهة عَرَضَتْ له، إذا كان من أهل العلم معذورٌ.»[1] والاختيار لا يكون إلاّ بالعقل، والتكليف كان خاصا بالإنسان دون سواه.

وأنّ العقل أيضا أداة لقراءة النص خاصة إذا استوعب قانون التأويل ونمّى معارفه و مداركه بتحصيل العلوم و هنا إذا اتفق العقل مع منطوق النص أي حصول انسجام بين ظاهر النص و البرهان العقلي سيزيد في الثقة بالعقل والنص معا، أما إذا حدث اختلاف ظاهري بينهما ـ بين العقل و ظاهر النص . فهو عرضي زائل بمجرد مراعاتنا لشروط البرهان العقلي وقانون التأويل العربي و إذا أبعدنا العقل فإننا بذلك نجعل النص دون محاور وبالتالي نعطله، وبالعقل أيضا يتم تحصيل العلم والإيمان لأنّ أول واجب مُوكل للإنسان في هذا الوجود هو أن يعرف الله تعالى عن طريق العقل.

قد يقول قائل إنّ "ابن رشد" عقلاني أكثر مما يجب، فنجيب بأنّ "ابن رشد" لم يكن كذلك بل يدعونا إلى:

– الثقة بالنص: ليس لكونه صادرا عن المطلق، ولا لإعجازه فحسب، بل لما يحتويه من أبعاد معرفية، وجودية، واجتماعية.

ففي البعد المعرفي أعطى النص قيمة سامية للعقل، ودعانا إلى التدبر والنظر والتنافس في تحصيل العلم الحق. و في هذ السياق يقول "ابن رشد": « ينبغي أن تعلم أن مقصود الشرع إنما هو تعليم العلم الحق، و العمل الحق. والعلم الحق هو معرفة الله تبارك وتعالى وسائر الموجودات على ما هي عليه، وبخاصة الشريفة منها، ومعرفة السعادة الأخروية والشقاء الأخرويِّ»[2].

ثقتنا بالنص في بعده الوجودي من منظور "ابن رشد"، تكمن في أن القرآن عندما ذكر الإنسان، اعتبره الكائن العاقل الواعي بأفعاله، «متى شاء الإنسان العالم أن يتصور بالعقل تصور وليس الأمر كذلك في الحس، أعني أنه ليس إلينا أن نحس متى شئنا، بل متى حضرت المحسوسات فقط. فالعقل يفارق الحس في شيئين أحدهما أن الحس ينظر إلى الجزئية و العقل ينظر إلى الكلية، والعقل ينظر فيما هو موجود في النفس والحس فيما هو خارج عن النفس»[3].

---

[1] ابن رشد، فصل المقال، دراسة و تح محمد عمارة، ص44

[2] المرجع نفسه، ص 45

[3] المرجع نفسه، ص 70

حتى أن القرآن لما تحدث عن الطبيعة تحدث عنها باعتبارها معقولة. والغاية من هذا الوجود ككل ليست عبثية﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾[1]، وإنما لأجل تحقيق مقاصد سبق ذكرها.

أمّا دعوة "ابن رشد" إلى الثقة بالنص في بعده الاجتماعي نظرا لما يحتويه النص من سنن تنظم حياة أفراد المجتمع، كما أنّ هذه السنن تحقق مقصدا هاما يتمثل في حفظ مناعة العمران وتواصله. وقد وردت النصوص القرآنية المتعلقة بالجانب الاجتماعي على صورة كلية تسمح بأن يتدخل العقل في تنزيل النص على الواقع بما يمكن من النهوض بحل الأمة. والآيات الدالة على ما ذكرنا هي كل الآيات التي تنظم المعاملات المختلفة في المجتمع من مبادلات و بيوع وزواج...الخ.

– مراعاة الواقع: و يعني قراءة نقدية له تسمح لنا بإبراز العيوب و في نفس الوقت تؤهلنا لاكتشاف شروط التقدم. و سبب فساد الواقع حسب رأي "ابن رشد" يعود إلى المحور المعرفي الذي به نتعامل مع الواقع، فهمًا و إنتاجًا، أو كما يقول "ابن رشد": «إنّ النفس مما تخلل هذه الشريعة، من الأهواء الفاسدة، والاعتقادات المحرَّفة، في غاية الحزن والتألم، وبخاصة ما عرض لها من ذلك مَنْ ينسُب نفسه إلى الحكمة، فإنّ الأذيّة من الصديق هي أشدُّ من الأذيّة من العدو»[2].

إلى هنا يتضح موقف "ابن رشد" من النص و العقل إذ يجب استثمار معارف الحكمة ومقاصد النص دون إغفال ملابسات الواقع.

خاتمة:

لقد أتاح التأويل للمفكرين أن يجتهدوا في فهم النصوص، ويُعمِلوا العقل في النص لاستنباط معانيه. وبذلك تعددت التأويلات و الأفهام. لكن رغم ذلك كان هناك بالإضافة إلى الاتجاه العقلي مع أهل الرأي، اتجاه القلب أو أهل الباطن.

إنَّ الاتجاه الأول يعتبر أن العقل هو الكفيل بإدراك حقائق الوحي وهو الوحيد القادر على أن يصل إلى مقاصد النص، وهو أيضا الوسيلة الصالحة لبلوغ المعرفة.

لكن الاتجاه الثاني، وهو ما نريد أن نعالجه في هذا العنصر، وهو الصوفية التي ترى أن الطريقة الأسلم في المعرفة تكون بالإعراض عن العقل أو تجاوزه واعتماد التجربة الروحية التي تكون بعد تصفية النفس وتطهيرها وتزكيتها وصقل مرآة القلب كي تعلق به المعارف اللدنية الإلهامية.

---

[1] سورة المؤمنون، الآية 115

[2] ابن رشد، فصل المقال، دراسة و تح محمد عمارة، ص66